« المؤتمر الشعبي الذي قاد البلاد إلى الوحدة والديمقراطية قادر على حمايتها »

برنامج العمل السياسي

المؤتمر الشعبي وأحداث تاريخية

■ لقد مر المؤتمر الشعبي العام بأحداث تاريخية متعددة منذ نشأته.. «الميثاق» ترصد باليوم والتاريخ هذه التحولات التي شهدها التنظيم من خلال الآتي:

الثلاثاء -تاريخ ٢٧ /٥/ ١٩٨٠م

الرئيس علي عبدالله صالح يصدر القرار رقم «٥» بتشكيل لجنة الحوار الوطني والتهيئة لميلاد التنظيم السياسي - المؤتمر الشعبي العام.

٢١ /٦/ ١٩٨٠م

الرئيس يترأس اجتماعاً لأعضاء لجنة الحوار الوطني، ويلقي فيهم كلمة أكد فيها أهمية الحوار بين مختلف القوى السياسية في الساحة اليمنية.

الاحد ٥ /٩/ ١٩٨٠م

ترأس اجتماعاً للجنة استعرض فيه جملة من القضايا والمحاور المتعلقة بسير الحوار الوطني.

الاثنين ١٠ /١٠/ ١٩٨٠م

يترأس اجتماعاً آخر للجنة الحوار الوطني، ويحثها على الاسراع في انجاز مهمتها، ويؤكد على حق كل مواطن في التعبير عن رأيه بحرية تامة عما توصلت اليه لجنة الحوار من مشروع حضاري متمثل بمشروع الميثاق الوطني.

٢٢ /١٠/ ١٩٨٠م

الرئيس يتلقى برقيات التأييد والتهاني من جماهير المواطنين مباركين انجاز مشروع الميثاق الوطني.

الاحد ١٤ /١١/ ١٩٨٠م

الرئيس يترأس اجتماعاً موسعاً للجنة الحوار الوطني واللجان الفرعية في المحافظة والمديريات.

الجمعة ٢٦ /١١/ ١٩٨٠م

الرئيس يتلقى برقية تأييد من المؤتمر الشعبي المصغر لمديرية المقاطرة بتعز.

الجمعة ٩ /١/ ١٩٨١م

الرئيس يتلقى برقية تهنئة من لجنة الحوار الوطني للميثاق الوطني بمدينة تعز بمناسبة انتهاء اللجنة من مهمتها.

الاثنين ٤ /٥/ ١٩٨١م

الرئيس يترأس اجتماعاً للجنة الحوار الوطني، وعبّر الرئيس فيه عن شكره لجماهير الشعب على تجاوبهم وتأييدهم لمشروع الميثاق الوطني.

الثلاثاء ٧ /٧/ ١٩٨١م

الرئيس يلتقي رئيس واعضاء لجنة الحوار الوطني للميثاق الوطني ويلقي فيهم كلمة يشيد فيها بمشروع النجاح الذي ينتظره الشعب اليمني.

الثلاثاء ٢٥ /٨/ ١٩٨١م

الرئيس يستقبل الاستاذ حسين المقدمي -الأمين العام للجنة العليا للتصحيح، والذي قدم له تقريراً مفصلاً عما توصلت اليه لجنة الحوار الوطني.

الخميس ١٢/٨/١٩٨٢م

■ أصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٣ بتحديد أسماء الاخوة الأعضاء المعينين في المؤتمر الشعبي العام وعددهم ٣٠٢ .

الخميس ١٢/٨/١٩٨٢م

■ أصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ بالدعوة لانعقاد المؤتمر الشعبي العام.

الثلاثاء ١٧/٨/١٩٨٢م

■ ترأس فخامة الاخ الرئيس اجتماعاً موسعاً لمجلس الوزراء والمجلس الاستشاري والاخ رئيس هيئة الاركان العامة المقدم المهندس عبدالله حسين البشيري تم فيه استكمال مناقشة القضايا المطروحة أمام الاجتماع الموسع والوسائل المطلوبة من أجل إنجاح انعقاد المؤتمر الشعبي العام.

الثلاثاء ٢٤/٨/١٩٨٢م

■ افتتح بمبنى الكلية الحربية بالروضة أعمال المؤتمر الشعبي العام الذي يأتي تتويجاً للمسيرة الديمقراطية التي قادها فخامته.

الخميس ٢٦/٨/١٩٨٢م

■ ترأس فخامة الاخ رئيس الجمهورية اجتماعاً للمؤتمر الشعبي العام، حيث عرض مشروع الميثاق الوطني للتصويت وصوت عليه بالاجماع كدليل نظري لقيادة مسيرة الثورة.

السبت ٢٨/٨/١٩٨٢م

■ ترأس فخامة الاخ رئيس الجمهورية اجتماعاً للجنة الدائمة حيث أقر المجتمعون بالاجماع مشروع النظام الأساسي للمؤتمر الشعبي العام، واللجنة الدائمة.

الاثنين ٣٠/٨/١٩٨٢م

■ ترأس الاخ رئيس الجمهورية الجلسة الختامية لأعمال المؤتمر الشعبي العام وناقش خلاله المهام التي انبثقت منه والتي تمثلت في إقرار الميثاق الوطني ووضع التصور للعمل السياسي.

الثلاثاء ٣١/٨/١٩٨٢م

■ أصدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٥) بتعيين أعضاء في اللجنة الدائمة المنبثقة عن المؤتمر الشعبي العام وعددهم ٢٥ عضواً.

■ أصدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١٦) باعتماد الميثاق الوطني.

الخميس ٢/٩/١٩٨٢م

■ ترأس فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الاجتماع الأول للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، وخلال الاجتماع ناقشت اللجنة الدائمة الوضع العربي وتطورات القضية الفلسطينية.

الأحد ١٠/١٠/١٩٨٢م

■ ترأس فخامة الاخ الرئيس جلسة اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، وهنأ أعضاء اللجنة الدائمة بعيد ثورة ٢٦سبتمبر وعيد الاضحى المبارك.

الاربعاء ١٣/١٠/١٩٨٢م

■ التقى الاخ الرئيس بالقصر الجمهوري بالحديدة بالمسؤولين بالمحافظة وقيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام والعلماء وضباط القوات المسلحة والامن والمشائخ والأعيان تم خلال مناقشات سير الاعمال في الاجهزة الحكومية في المحافظة.

الاثنين ١٨/١٠/١٩٨٢م

■ التقى الاخ الرئيس بأعضاء اللجنة الدائمة وأعضاء المؤتمر الشعبي العام ورجال التعاونيات والمشائخ والأعيان والعلماء والشباب بتعز.

الأحد ٣١/١٠/١٩٨٢م

■ ترأس فخامة الاخ الرئيس اجتماعاً للجنة الثقافية والتوجيه المنبثقة عن اللجنة الدائمة، حيث حثهم خلال الاجتماع على مواصلة أعمال اللجنة لإنجاز المهام المناطة بهم.

الثلاثاء ٩/١١/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام تم خلاله مناقشة عدد من المواضيع الاساسية المتعلقة بالإعداد والتهيئة للمؤتمر الثاني للمجلس البلدي.

الخميس ١١/١١/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام تم خلاله مناقشة التقرير المقدم اليها من لجنة الثقافة والتوجيه.

الجمعة ١٢/١١/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة العامة تم خلاله مناقشة التقرير المقدم من لجنة الإدارة والخدمات العامة.

الخميس ١٨/١١/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة العامة وتم مناقشة التقارير المقدمة من اللجان المنبثقة عن اللجنة الدائمة.

السبت ٢٠/١١/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والتي واصلت مناقشة اعمال اللجان المنبثقة عن اللجنة الدائمة.

الثلاثاء ٢٣/١١/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة العامة حيث ناقشت اللجنة التقرير المقدم من اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن اللجنة الدائمة.

الخميس ٢٥/١١/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة العامة، حيث تم مناقشة التقارير المقدمة من اللجنة الاقتصادية المنبثقة من اللجنة الدائمة.

الأحد ٢٨/١١/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة العامة وتم مناقشة التقرير المقدم من اللجنة السياسية.

الخميس ٢/١٢/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة العامة حيث تم في الاجتماع استكمال مناقشة تقرير اللجنة السياسية.

الخميس ٩/١٢/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة العامة المكونة من اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، وقد تم مناقشة التقرير الذي اعدته لجنة الصياغة في اللجنة.

الأحد ١٢/١٢/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة العامة المكونة من اللجنة الدائمة وقد ناقش في الاجتماع مشروع اللائحة التنفيذية للمؤتمرات الفرعية المقدم من لجنة الصياغة.

الخميس ٢٣/١٢/١٩٨٢م

■ ترأس اجتماعاً للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ناقشت فيه اللجنة جدول الاعمال الذي تضمن إقرار الصيغة النهائية لبرنامج عمل اللجان المتخصصة والمؤتمرات الفرعية.

الأحد ٢٦/١٢/١٩٨٢م

■ ترأس فخامة الاخ الرئيس اجتماعاً للجنة العامة المنبثقة عن اللجنة الدائمة، حيث تم في هذا الاجتماع مناقشة الترتيبات النهائية لانعقاد الدورة الثانية.

الثلاثاء ٢٨/١٢/١٩٨٢م

■ افتتح الاخ الرئيس أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام.

الاربعاء ٢٩/١٢/١٩٨٢م

■ حضر فخامته اختتام الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام.

الخميس ٣٠/١٢/١٩٨٢م

■ أصدر الرئيس توجيهاته الى أمانة سر اللجنة الدائمة والى الاخوة المحافظين بسرعة إعداد الترتيبات اللازمة في كل محافظات الجمهورية بهدف بدء نشاط المؤتمرات الفرعية بها.□

المؤتمر الرافعة التي أنقذت اليمن

عبدالواحد هواش

■ الحديث عن المؤتمر الشعبي العام، آمرٌ ذو شجون، خاصة وانني من المؤسسين الاوائل لهذا الاطار السياسي ومن الذين واكبوا وشاركوا في خطوات بنائه وتشكيله منذ تشكيل «لجنة الحوار الوطني» التي شرفت بان كنت أحد أعضائها، والتي شبهتها في إحدى مقالاتي عقب الاستفتاء على الميثاق الوطني بـ«سفينة نوح» لأنها شكلت من كل فئات الشعب وقواه السياسية وبممثلين اثنين لكل فئة وجهة وحزب.. ولأنها -اللجنة- مثلت فعلاً الرافعة التي انقذت الوطن في تلك المرحلة الصعبة والمعقدة والخطيرة من تاريخ اليمن.

وبغض النظر عن كل ما قيل ويقال وسيقال عن المؤتمر الشعبي العام، إلاّ أن الحقائق التي لا لبس فيها عن المؤتمر هي:

أولاً- أن فكرة المؤتمر الشعبي العام بحد ذاتها في ذلك الوقت، كانت بمثابة ثورة ثالثة -بعد سبتمبر واكتوبر- لأنها ادخلت على واقعنا اليمني مفاهيم وانماطاً جديدة ممكنة، لإحداث تفاهم وقواسم مشتركة بين قوى -من خندق واحد- ولكنها ادمنت على الصراع والاصطراع فيما بينها، حتى كادت ان تفقد ذاتها عوضاً عن مكسبها التاريخي في الثورة والجمهورية!!، وكان قراراً رائداً، تولد من مخاضات أحداث مهولة وضعت الوطن حينها على فوهة بركان، خاصة بعد اغتيال وتصفية ثلاث رؤساء جمهورية خلال أقل من عام!!، وأحدث نقلة نوعية، قادت الأحداث بحكمة ومسئولية، حتى أخرجت اليمن -كما أشرنا- من أخطر الدوامات السياسية القاتلة والمفجعة.

ثانياً -إن المؤتمر الشعبي العام وبفعل تكوينه في البداية «كإطار جامع لكل القوى في الساحة» أصبح يضم خيرة الكوادر والمؤهلات والكوادر السياسية اليمنية، وهو ما يجعله -اذا ما وظفت هذه المميزات بشكل جدي- التنظيم الرائد والأكثر تاهيلاً لقيادة البلاد لسنوات وربما لعقود قادمة.

ثالثاً- إن المؤتمر الشعبي العام، واجه ولايزال يواجه- وأنا أتحدث هنا من واقع تجربة باعتباري واحداً ممن أسهموا في صياغة ادبياته ولوائحه ومنطلقاته، وفي تشكيل أطره وتكويناته وهيكلته التنظيمية -اقول إن المؤتمر الشعبي العام واجه ولايزال يواجه معوقات حقيقية في مسألة تحوله من «إطار جامع لشرائح واتجاهات عدة من الشعب» الى حزب أكثر انسجاماً وتوافقاً على المستوى التنظيمي بين اعضائه، وأكثر انضباطاً في حركته الداخلية والخارجية، وتزداد هذه المعضلة تعقيداً، بكونه أصبح ملاذاً لكل العناصر والقيادات والكوادر التي تترك أحزابها أو تفصل منها على اختلاف ألوانها واتجاهاتها ومبادئها!!، فزادت تركيبته تعقيداً، وهوما يجعل المؤتمر اليوم بحاجة فعلاً الى وقفة تنظيمية جادة، تحول كل هذا التنوع الى منطلق ايجابي يعزز من الموقع القيادي الحالي والمستقبلي للمؤتمر الشعبي العام.

وفي العموم استطيع القول: إن الحزب -أي حزب كان- وخاصة في مجتمعات العالم الثالث، يتوقف نجاحه وحضوره على كفاءة وحضور قيادته، وقدرتها على قيادة مؤسسات الحزب والحكم لتحقيق أفضل النتائج والانجازات، وهذا ما توافر للمؤتمر خلال الفترة الماضية وحتى اليوم، والذي -بفضل قيادته- حقق انجازات مهمة وملموسة لا يمكن نكرانها أو القفز من فوقها، ويكفي أن يكون له موقع الريادة في الانجاز الوحدوي الخالد، اضافة الى كل ما تحقق من تحولات عظيمة تتحدث عن نفسها في كل ربوع الوطن.. ولكن ومع كل هذا نقول: إن اعادة بناء هذا «الاطار الضخم والمتعدد المشارب» ليتمثل كحزب تضبط حركته قواعد وانظمة ولوائح تنظيمية -ديمقراطية، ويستفيد باقصى ما يمكن من الكوادر والكفاءات ذات الوزن الوطني والعلمي والاجتماعي التي يملكها، بحاجة الى عمل جدي ومثابر، اذا ما أراد تعزيز مكانته القيادية للدولة والمجتمع وتجذيرها لعقود قادمة، خاصة وأن الساحة -حتى الآن- خالية تماماً من أي منافس حقيقي اخر.

وباعتقادي أن هذه المهمة التي أشرت إليها أعلاه «اعادة البناء التنظيمي» يجب أن تكون من أولويات عمل قيادة المؤتمر الشعبي العام، وتعتبر من وجهة نظري واحدة من اهم التحديات المستقبلية لهذا «الاطار الواسع» الذي باستثمار امكاناته وقدرات اعضائه غير المحدودة علمياً وسياسياً واجتماعياً.. الخ، سيتمكن من التغلب وبإقتدار متميز على كل التحديات المحتملة وحتى غير المتوقعة!!، هذه المهمة -طبعاً- الى جانب مهمة استكمال بناء دولة النظام والقانون والمؤسسات الدستورية، بتطوير القضاء وتعزيز استقلاله، وتجذير الوحدة الوطنية وترسيخ بنيان النظام الديمقراطي التعددي، والقضاء على الفساد والافساد وتفعيل خطط التنمية باستكمال البنى التحتية وبالمقدمة منها الكهرباء والمياه والغاز، واذا أردت الاجمال فاقول: استكمال تنفيذ ما تبقى من البرنامج الانتخابي للاخ رئيس الجمهورية، الذي كان ولايزال محل اجماع جماهيري شعبي واسع، وفي المقدمة منه «التعديلات الدستورية والقانونية» التي -باعتقادي- ليس بغيرها نقطع دابر كل الفئن ونوقف «المتنطعين» عند حدهم، ونوقف عبث العابثين بامن وامان المواطنين والبلد عموماً، ونغلق «حنفيات» الارتزاق والعمالة للأجنبي ونقضي على طحالب النفاق والتكسب على حساب الوطن ومصالحه العليا.□

الذكرى السابعة والعشرون لتأسيس المؤتمر الشعبي العام

نحو استراتيجية وطنية لمواجهة تحديات المرحلة

الحلقة «٢-١»

■ تحت رعاية كريمة لفارس الامة وابن اليمن البار وصانع التاريخ المجيد لبلد الايمان والحكمة، وكان ذلك في اليوم الموعد الرابع والعشرين من اغسطس ١٩٨٢م، وفي أجواء مفعمة بالديمقراطية الشوروية وبعد جهود مضنية ومشاورات مكثفة مطلوبة بين مختلف ألوان الطيف الفكري والشخصيات الاجتماعية والدينية والثقافية والاكاديمية ومختلف شرائح المجتمع شهدت الساحة الوطنية ولادة تنظيم سياسي جماهيري جهوي يعبر عن آمال وتطلعات الجماهير اليمنية العريضة ومليبياً لطموحاتها في الوحدة والديمقراطية والحياة الكريمة، يكون الميثاق الوطني فكره والديمقراطية نهجه والاسلام عقيدته.. وقد كان له ذلك في يوم الرابع والعشرين من اغسطس في العام ١٩٨٢م.. إنه يوم عظيم في تاريخ اليمن السياسي، انه يوم تأسيس المؤتمر الشعبي العام، هذا التنظيم الرائد الذي تعاظمت كبرياؤه يوم صنع أعظم الملاحم البطولية في تاريخ اليمن المعاصر في الثاني والعشرين من مايو العام ١٩٩٠م يوم أعاد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة.. وسجل بأحرف من نور هذا اليوم العظيم الذي لم تصنعه أشعة الضحى بل صنعه مؤسسه وقائد مسيرته فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله- والى جانبه أبناء اليمن الشرفاء المخلصون في شطري الوطن.

لقد تمكن المؤتمر الشعبي العام اليوم ومن خلال أطروحاته الفكرية وممارساته الديمقراطية ودوره الفاعل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من استقطاب الكثير والكثير من أبناء الوطن الواحد من المهرة الى صعدة ومن حضرموت الى حجة.. ومن مأرب الى أبين، ومن عدن الى صنعاء، وأصبح المؤتمر بذلك حزب الجماهير اليمنية التي تعول عليه في تحقيق طموحاتها في يمن جديد ومستقبل أفضل.

إننا في هذا اليوم الأغر، ونحن المؤتمريين قيادة وقواعد وأنصاراً وجماهير نحتفي بالذكرى السابعة والعشرين لتاسيس التنظيم الرائد المؤتمر الشعبي العام،والذي يأتي متزامناً مع احتفالات شعبنا اليمني وأمتنا العربية والاسلامية بحلول شهر رمضان الكريم، وبهذه المناسبة الغالية يسرنا أن نرفع اسمى آيات التحايا والتبريكات لقيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام سائلين المولى العلي القدير أن يعيد علينا هذا الشهر الكريم وشعبنا ووطننا الغالي بألف خير.

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يحتفي بذكرى تاسيسه السابعة والعشرين ليس بحاجة أن يتذكر أو يذكر الآخرين بإنجازاته الكبيرة التي تحققت لاسيما في ظل الوحدة اليمنية المباركة، فهذه الانجازات والمنجزات في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مجال البنى التحتية من اتصالات ومطارات وموانئ ومستشفيات ومدارس ومعاهد فنية ومهنية وجامعات وطرقات ومياه وصرف صحي.. الخ.. والتي من دون أدنى شك يعرفها ويعترف بها القاصي والداني والعدو قبل الصديق مثلما يقول المثل.. بالتاكيد إن هذه الانجازات المؤتمرية ليست محل كبرياء أو تفاخر أو منّ على احد لأنها من أولى أولويات واجباته التنظيمية التي نصت عليها وثائقه وأدبياته وفي مقدمتها الميثاق الوطني.. ولولا ذلك لم ولن يكون المؤتمر الشعبي العام حزب الجماهير اليمنية.

إن ما يتميز به المؤتمر الشعبي العام انطلاقاً من وثائقه وأدبياته هو التجسيد الحقيقي للممارسة الديمقراطية داخل مختلف أطره التنظيمية وان كانت هناك بعض الحالات الخارجة عن هذا السلوك، فالتنوع في أطروحات قياداته وأعضائه تجاه رؤيتها لمختلف القضايا التنظيمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والذي لم ولن تمارسه الاحزاب الاخرى في حياتها الحزبية الداخلية مما جعلها تنظر الى مثل هذا التنوع في الآراء بانه نوع من الانقسامات الحزبية داخل المؤتمر الشعبي العام.. إن هذا السلوك الديمقراطي في الحياة الحزبية والتنظيمية الداخلية للمؤتمر إنما يؤكد ان المؤتمر الشعبي العام هو السبّاق الى الممارسة الديمقراطية الحقيقية على الساحة السياسية والوطنية، وهذا يمثل محل افتخار لكل المؤتمريين قيادة وقواعد وأنصاراً، بل ويشكل إنجازاً ديمقراطياً يضاف الى الانجازات الكبيرة للمؤتمر على مختلف الصعد والمجالات.

إن المؤتمر الشعبي العام وبعد مرور سبعة وعشرين عاماً من تاسيسه يواجه العديد من التحديات على الصعد التنظيمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية.. الخ في ظل تكالب بعض القوى والاحزاب عليه وسعيها الى وضع العراقيل في طريقه بافتعال الازمات المضرة بمصلحة البلاد والعباد .. كل ذلك لشيء واحد هو تشويه سمعة المؤتمر ومكانته بين اوساط جماهيره للنيل من إنجازاته وكذلك في سعيها للوصول الى مقاليد الحكم والسلطة حتى وان كان ذلك بطرق غير مشروعة في اخلاقيات السياسة والديمقراطية. وعليه فإنه يتوجب علينا كمؤتمريين الا نجعل هذه المناسبة الغالية تمر علينا مرور الكرام خاصة في ظل تزايد الهجمة الشرسة وحلقات التآمر التي يتعرض لها وطننا الغالي.. إنني وعبر هذه المداخلة المتواضعة والمرتجلة أتوجه الى كل المؤتمريين قيادة وقواعد وأنصاراً بان يجعلوا من هذه المناسبة محطة نقدية تحليلية - تقيمية، لمستوى تنفيذ برامج المؤتمر وقرارات مؤتمراته العامة وهيئاته القيادية على مختلف الصعد والمجالات التنظيمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا مراجعة وتقييم أداء مختلف تكويناته القاعدية وان نعمل جميعاً على شحذ الهمم وحشد الجهود وتضافرها وتلاحم السواعد لمجابهة الاخطار والتحديات المحدقة بتنظيمنا ووطننا.

الدكتور عوض باشراحيل

هناك أعضاء في المؤتمر وكذا قيادات تنظيمية لم تقرأ الميثاق الوطني ولا النظام الداخلي ولا بعض اللوائح المؤتمرية

ونظراً لأن المجال لا يسمح بتناول كل هذه التحديات ومضامينها وأبعادها بشكل مفصل، لذلك فإننا سنكتفي بإبراز أهم هذه التحديات من وجهة نظرنا.

التحديات التنظيمية

يعتبر المؤتمر الشعبي العام من أكبر الأحزاب السياسية على الساحة اليمنية بما تحمله الكلمة من معنى وأبعاد ومضامين، لذلك فهو قادر على مواجهة خصومه السياسيين على الساحة سواء أكانوا أحزاباً متفردة أو متحالفة والتفوق عليها، وهذا ما أثبتته فعلاً الدورات الانتخابية السابقة الرئاسية والنيابية والمحلية التي شهدها الوطن منذ العام ١٩٩٣م، وحتى العام ٢٠٠٦م الا أن هذا لا يعني أن المؤتمر الشعبي العام لا يعاني من حالة ترهل في بنيانه وقصور في أدائه التنظيمي ودوره المتوخى منه في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى مختلف أطره التنظيمية القيادية منها والقاعدية الأمر الذي يجب على قيادة تكويناته إزالتها ومعالجتها برؤية تنظيمية سليمة لأن التغاضي عنها وغياب الجدية والمسؤولية التنظيمية في وضع الحلول والمعالجات لها، فهذا يعني تراكمها وتفاقمها، وقد يؤدي الى عواقب خطيرة المؤتمر في غنى عنها.

من مقومات اللعبة الديمقراطية ومسلّماتها التداول السلمي للسلطة ، وهذا يعني ان الحزب الحاصل على الاغلبية في الانتخابات البرلمانية يصبح المؤهل دستوراً وقانوناً للحكم وإدارة شؤون البلاد والعباد، وهذا ما تمكن فعلاً المؤتمر الشعبي العام من تحقيقه خاصة في الانتخابات البرلمانية في الاعوام ١٩٩٧م، ٢٠٠٣م .. ان الفوز الكاسح للمؤتمر الشعبي العام في هذه الانتخابات جعله ينفرد بتشكيل الحكومة وليكون بذلك هو الحزب الحاكم، لكنه ليس الحزب القائد لأن هذا الاخير ليس له مكانة في اللعبة الديمقراطية وبسبب الرغبة الجامحة لأحزاب المعارضة وتحديداً «المشترك» في الوصول الى كرسي السلطة، فقد التبس عليها الامر، فذهبت الاتهامات جزافاً بان المؤتمر انفرد بالسلطة متناسية بقصد أن المؤتمر قد فاز بالأغلبية البرلمانية، وللأسف الشديد أن العديد من القيادات المؤتمرية خاصة التنفيذية منها سواءً في إطار الهيئة الوزارية أو الهيئات التنفيذية بالمحافظات والمديريات وبسبب قصور فهمها للوثائق التنظيمية المؤتمرية، فقد تناست.

وبشكل غير مقصود في معظم الاحيان بانها تمثل المؤتمر الشعبي العام الحزب الحاكم ، الامر الذي جعلها تغفل البعد السياسي في تفكيرها وإدارتها للأجهزة المركزية كالوزارات والهيئات والمصالح والمؤسسات الحكومية الامر الذي أضر كثيراً بمصلحة المؤتمر وتحقيقه أهدافه وتوجهاته مما جعله أي المؤتمر محل انتقاد من قبل أحزاب المعارضة بسبب ضعف أداء حكومته وأجهزتها المركزية، فغياب العلاقة التنسيقية الفاعلة بين الأمانة العامة ودوائرها المتخصصة وفروع المؤتمر بالمحافظات والمديريات من ناحية والحكومة ممثلة بالهيئة الوزارية والهيئات التنفيذية بالمحافظات والمديريات قد أوجد فجوة كبيرة في الأداء المؤتمري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ويعود ذلك بدرجة رئيسية الى غياب الولاء التنظيمي المؤتمري لدى العديد من القيادات التنفيذية ،الوزراء ونوابهم، رؤساء الأجهزة المركزية ، رؤساء الهيئات والمؤسسات العامة.

ضعف الأداء التنظيمي للأطر المؤتمرية

للأسف الشديد تمكنت بعض القيادات المؤتمرية ذات الولاء والانتماء الضعيف للمؤتمر والتي تربعت على قيادة بعض فروع المؤتمر من غرس ثقافة سيئة في العمل التنظيمي «مؤسسية العمل التنظيمي» منطلقة من فرضية خاطئة وهي أن المؤتمر ليس حزباً عقائدياً وبالتالي فهو ليس بحاجة الى عمل تنظيمي مستمر ومتواصل.. وان العمل التنظيمي يمكن تعزيزه وتكثيفه في الدورات الانتخابية والمناسبات.

إن تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة التنظيمية المؤتمرية لدى العديد من القيادات التنظيمية لمختلف التكوينات المؤتمرية قد جعلها بعيدة عن ممارسة العمل التنظيمي الجماهيري الفاعل إضافة الى ضعف النضج السياسي لدى البعض منهم، فضلاً عن تناسي البعض الآخر منهم أن المؤتمر الشعبي العام وفوزه بالأغلبية البرلمانية هو الذي أوصله الى هذا المنصب التنفيذي.

وبسبب كل ذلك فقد أضعف دور الامانة العامة ودوائرها رقابة وتقييم أداء هيئاتها الوزارية التنفيذية وكذا أداء قياداتها ومحاسبتهم تنظيمياً على تقصيرهم، ولذلك فقد ظلت الكثير من مضامين برامج المؤتمر الشعبي العام والتي حصل بموجبها على الاغلبية البرلمانية وتحولت الى وعود انتخابية ظلت حبراً على ورق، ولذلك فقد تحمل المؤتمر الشعبي العام وزر هذه الهيئات وهو في حقيقة الامر بعيد عنها الامر الذي تستغله أحزاب المشترك وبعض القوى الحاقدة على المؤتمر للإساءة الى سمعته ومكانته.

قد لا يصدق البعض ان هناك مراكز تنظيمية لم تجتمع اجتماعاً واحداً حتى الآن منذ تاسيسها.. كما أنه لا يصدق البعض عندما نقول: إن هناك أعضاء في المؤتمر وكذا قيادات تنظيمية لم تقرأ الميثاق الوطني ولا النظام الداخلي ولا بعض اللوائح المؤتمرية، ولكني أقول: إن هذا ليس بغريب إذا كانت أصلاً مثل هذه الفروع لم توجد بها أي وثائق تنظيمية إما لعدم طلب هذه الوثائق أو ان الوثائق متوافرة لديها لكن لم يوجد من يعمل على تحفيز وتشجيع أعضاء المؤتمر وقياداته في هذه الفروع على قراءة هذه الوثائق والادبيات. إن كل ذلك قد أوجد تحدياً خطيراً أمام المؤتمر وهو ضعف الولاء والانتماء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام، فهناك العديد من اعضائه يفتقدون مثل هذا الولاء والانتماء الذي يعد شرطاً رئيسياً وضرورياً للمؤتمر، فغياب التربية التنظيمية والتوعية الفكرية بوثائق وأدبيات المؤتمر كان سبباً في ذلك أو بسبب اتسام مثل هذه القيادات بالانتهازية والمصلحية والمتجسدة في سلوكهم التنظيمي والتي كانت الدافع الرئيسي وراء انتسابهم للمؤتمر الشعبي العام، وليس بغريب من مثل هذه القيادات الانتهازية أن تقوم بأعمال وممارسة سلوكيات مضرة بمصلحة المؤتمر بل وفي بعض الأحيان تخدم مصالح أحزاب أخرى وقوى معادية للوطن والنظام الجمهوري.

إن بناء ثقافة الولاء والانتماء التنظيمي للمؤتمر وغرسها في وجدان وسلوكيات أعضاء المؤتمر قيادة وقواعد يشكل مسألة في غاية الاهمية لتعزيز الوحدة التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام وترسيخها، ولتعزيز دوره الريادي على الساحة السياسية والوطنية وهذا الامر يتطلب إعطاء اهتمام متزايد بالتربية التنظيمية والتوعية الفكرية المؤتمرية والوطنية من خلال تنظيم الدورات التاهيلية وحلقات التوعية التثقيفية وتعزيز التواصل التنظيمي بين مختلف تكوينات المؤتمر وانصاره وجماهيره العريضة.

بالرغم من أن الأمانة العامة للمؤتمر تخصص شهرياً عشرات الملايين من الريالات كإيجارات ومخصصات نشاط تنظيمي لهذه الفروع ، وهذا الغياب التنظيمي على الساحة في ظل صرف هذه المخصصات قد استحسنته العديد من قيادات الفروع على مستوى المحافظات والجامعات والمديريات والدوائر وجعلت من هذه المخصصات بمثابة (مصاريف جيب) لها ، الامر الذي أثار ومازال يثير حفيظة الكثير من القيادات التنظيمية التي تم إفراغها من مهامها التنظيمية، كما أن هذا الامر قد جعل الكثير والكثير من اعضاء المؤتمر في هذه الفروع يتساءلون عما إذا كان هناك فروع للمؤتمر في مناطقهم الجغرافية أم لا.. خاصة وان حضور هذه الفروع صار على اليافطات المعلقة على مقراتها فقط التي تعشش في البعض منها خيوط العنكبوت.

وفي العدد القادم سنتناول التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية..□

* نائب رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي